وقبول وضع للاصح بان يقول زوجتك فيقول تزوجتها او احدهما
عطف على الضمير المرفوع في وضعا مع عدم التاكيد لاجل الفصل بان
يقول زوجني فيقول زوجتكه وانما يصح النكاح بلفظ الانكاح والتزويج
وبيع بان يقول نكحتك او تزوجتك فقالت قبلت وما وضع اي يصح بما وضع
لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة والتمليك في البيع
قالا لا عشر لا ينعقد بالبيع ولا ينعقد بالبيع ولا ينعقد بالاجارة خلافا
للكرخي لانها لم توضع لتمليك العين لا بلفظ الوصية لانها توجب الملك مضافا
الى ما بعد الموت وعند الشافعي اللفظ النكاح والتزويج عند حرين اي ينعقد
عند حرين حرين او حرتين عاقلين بالغين مسلمين اعلم ان الشاهدين
شرط فيه وقال مالك ليس بشرط وانما الشرط الاعلان حتى لو اعلنوا بحضرة
الصبيان والمجانين يصح وعند الشافعي لا ينعقد الا عند حرين ثم سماع
الشاهدين كلام العاقدين شرط لا نفس الحضور خلافا لابي يوسف والمزني
ولهذا ينعقد بالمغفل والاخرس السامع ولا ينعقد بالنائم وهو الاصح خلافا
لابي يوسف والمراد بالسماع سماعهما مما حتى لو سمعا متفرقين
بان سمع احدهما واغمي عليه فسمع الاخر نظران عاد في المجلس
ينعقد عند علمائنا خلافا لابي سهل وابي يوسف وان اغمي في المجلس لم
لا ينعقد اجماعا ثم فهم الشاهدين كلام العاقدين ليس بشرط وهو الاصح كذا في
الخلاصة حتى لو عقد بالعربية والشهود لم يكونوا العربية جاز وقال
بعضهم شرط وكذا روي عن محمد في الزيادات ان هذا المعقول هو الظاهر ثم ينعقد

عندنا

عندنا ولو كان فاسقين او محدودين في قذف او اعميين وقال
الشافعي لا ينعقد بهذه الشهود او ابني العاقدين مطلقا سواء كان
ابناه من غيرها او ابناها من غيرها ثم لو كان ابناه من غيرها ان يجحد
فادعى فشهدا يقبل وان كان الاب يدعي وهي تجحد فشهدا لا تقبل
ولو كان ابناها من غيره ان ادعى لا تقبل وان يجحد تقبل وصح تزو
مسلم ذمية كتابية عند شاهدين ذميين كتابيين وقال احمد
وزفر لا يجوز عندهما واما قيدنا بالكتابية لان نكاح غيرها لا يجوز ومن
امر رجلا اي وكله ان يزوج مفوضته فزوجها الوكيل من زيد
عند رجل واحد غيره والا ارجا صح النكاح لان الاب يجعل مباشرا
للعقد لاتحاد المجلس ويكون الوكيل سفيرا ومعبرا فيبقى المزوج شا
اخر فيصح والا اي وان لم يكن حاضرا لا يصح وقالوا اذا زوج الاب ابنته
البالغة بامرها بحضرتها وصح الاب شاهدا اخر صح وان كانت غائبة
لم يصح وانما قيد بالصغيرة لان في البالغة لا يتاتى هذا بامرها كذا

فصل في بيان المحرمات حرم تزوج امه وجد

سواء كان من قبل الاب او الام وبنته وان بعدت اي ام الام وان علت
وبنة بنته وان سفلت و حرم تزوج اخته وبنتها وبنة اخيه وعمته
وخالته مطلقا اي الجميع سواء في ذلك الاب او الام ام امراته مطلقا سواء دخل
بابنتها او لا وعند بشر المريسي وابن شبرمة ومالك وداود وفي احد قولي
الشافعي لا يثبت الا بالدخول بالبنت وبنتها ان دخل بها وان لم يدخل

Copyright © King Saud University